الفصل الرابع

الغزالى كما فهمه الباحثون

أحس جماعة الباحثين ـ الذين رجعت إليهم ـ بهذا الذى أحسست به : من تعارض فى الأفكار ـ وتضارب فى الآراء ؛ وحاولوا معالجة ذلك ـ ولكنهم لم يكونوا من أمره على رأى واحد ـ بل ذهبوا فيه مذاهب مختلفة .

فابن طفيل[1] ـ الفيلسوف الأندلسى ـ أعياه أمر هذا التضارب ، ولم يستطع أن يظفر بحل يرفعه ، فاستبقاه وسجل على الغزالى أنه متناقض ـ وذلك حيث يقول[2] :

[وأما كتب الشيخ أبى حامد الغزالى ـ فهو بحسب مخاطبته للجمهور يربط فى موضع ، ويحل فى آخر ـ ويكفر بأشياء ثم يتحللها .

ثم إن من جملة ما كفر به الفلاسفة ، فى كتابه التهافت ـ إنكارهم لحشر الأجساد ، وإثباتهم الثواب والعقاب للنفوس خاصة ، ثم قال فى أول كتاب الميزان : إن هذا الاعتقاد هو اعتقاد شيوخ الصوفية على القطع .

ثم قال فى كتاب «المنقذ من الضلال والمفصح بالأحوال» : إن اعتقاده هو كاعتقاد الصوفية ؛ لأن أمره إنما وقف على ذلك بعد طول البحث .

وفى كتبه من هذا النوع كثير ـ يراه من تصفحها وأمعن النظر فيها .

وقد اعتذر عن هذا الفعل فى آخر كتاب ميزان العمل حيث وصف أن الآراء ثلاثة أقسام :

١ ـ رأى يشارك فيه الجمهور فيما هم عليه .

٢ ـ ورأى يكون بحسب ما يخاطب به كل سائل ومسترشد .

---

(١) المتوفى سنة ٥٨٠ هـ .

(٢) فى رسالته « حى بن يقظان » ص ٦٩ طبعة دمشق الثانية .

٣ — ورأى يكون بين الإنسان وبين نفسه ، لا يطلع عليه إلا من هو شريكه فى اعتقاده .

ثم قال بعد ذلك : ولو لم يكن فى هذه إلا ما يشككك فى اعتقادك الموروث لكفى بذلك نفعاً . فإن من لم يشك لم ينظر ، ومن لم ينظر لم يبصر ، ومن لم يبصر بقى فى العمى والحيرة ، ثم تمثل بهذا البيت :

خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به فى طلعة البدر ما يغنيك عن زحل

فهذه صفة تعليمه ، وأكثره إنما هو رمز وإشارة ، لا ينتفع به إلا من وقف عليها ببصيرة نفسه أولا ، ثم سمعها منه ثانياً ؛ أو من كان معدًّا لفهمها فائق الفطرة ، فهو يكتفى بأيسر إشارة .

وقد ذكر فى كتاب « الجوهر »[1] أن له كتباً مضنوناً بها على غير أهلها ، وأنه ضمنها صريح الحق .

ولم يصل إلى الأندلس — فى علمنا — منها شىء ، بل وصلت كتبٌ يزعم بعض الناس أنها هى تلك المضنون بها ، وليس الأمر كذلك ، وتلك الكتب ، هى كتاب « المعارف العقلية » وكتاب « النفخ والتسوية » و « مسائل مجموعة » وسواها .

وهذه الكتب وإن كانت فيها إشارات ، فإنها لا تتضمن عظيم زيادة فى الكشف ، على ما هو مبثوث فى كتبه المشهورة .

وقد يوجد فى كتاب « المقصد الأسنى » ما هو أغمض مما فى تلك . وقد صرح هو بأن كتاب « المقصد الأسنى » ليس مضنوناً به ، فيلزم من ذلك أن هذه الكتب الواصلة ، ليست هى المضنون بها . . .

ولا شك عندنا فى أن الشيخ أبا حامد ، ممن سعد السعادة القصوى ، ووصل تلك المواصل الشريفة المقدسة ، لكن كتبه المضنون بها المشتملة على علم المكاشفة ، لم تصل إلينا] .

فابن طفيل يرى فى الغزالى : أنه متناقض ، يقول بالرأى ، ويقول بنقيضه ، ثم يستمسك بالرأيين كليهما .

ويؤيد ابن طفيل رأيه هذا ، بأن الغزالى كفر الفلاسفة فى كتابه التهافت .

---

(١) يعنى « جواهر القرآن » .

لإنكارهم حشر الأجساد ! يعنى وهذا يستلزم قول الغزالى بحشر الأجساد .

ثم يجعل ابن طفيل هذا الرأى طرفاً من طرفى الرأيين المتعارضين ، ويذهب فيتصيد الرأى الآخر من نصين فى كتابين مختلفين .

أما النص الأول فهو فى كتاب « ميزان العمل » . ومفاده أن شيوخ الصوفية يرون على القطع . القول بعدم حشر الأجسام .

وأما النص الثانى فهو فى المنقذ من الضلال[1] ، ومفاده أن الغزالى آخذ بمذهب الصوفية .

فينتج من هذين النصين أن الغزالى منكر لحشر الأجساد ، وذلك مناقض لما استفيد من كتاب التهافت .

فالغزالى إذن متناقض فى كتبه التى يقدمها إلى الجمهور : تلك هى دعوى ابن طفيل وهذا دليلها .

غير أنى لا أوافق ابن طفيل على ما ذهب إليه : من أن الغزالى متناقض فى الكتب التى قدمها إلى الجمهور ، وأرى أن دليل ابن طفيل غير منتج لدعواه لأمرين :

الأول : أن كلمة الصوفية عند الغزالى مقولة بالاشتراك : بمعنى أنه يطلقها أحياناً . ويريد بها جماعة موفقين . هادين مهديين . ويطلقها أحياناً . ويريد بها جماعة مخلطين . ضالين مضلين . فليس مدلولها عنده شيئاً واحداً يراد منها كلما ذكرت .

بدليل أنه بينما يثنى على الصوفية فى كتابه المنقذ ، ثناء عاطراً . ويرفعهم إلى درجة لا يطاولها أحد . إذا به يعقد فصلا فى كتابه « الكشف والتبيين فى غرور الخلق أجمعين[2] » . للصوفية خاصة . ينقدهم فيه ، نقداً مرًّا ؛ ويذكر لهم مثالب وعيوباً . أيضاً لا تطاول . فقد ذكر منهم تسع فرق وذمهم جميعاً ، وأطال القول فيهم حتى شغل من الكتاب من ص ١١٢ إلى ص ١٣٦ .

---

(١) وقد مر بنا فى الفصل الخاص بحياة الغزالى ص ٦٤ .

(٢) وهو كتاب مطبوع على هامش . تنبيه المغترين للشعرانى .

فلا بد أن يكون الصوفية فى كتابه « المنقذ» ، غير الصوفية فى كتابه « الكشف والتبيين » .

ولو تنبه ابن طفيل لهذا ، لتوقف حتى يعرف ، أىُّ الصوفية هؤلاء الذين يذكرهم الغزالى فى كتابه ميزان العمل ، ويحكى عنهم أنهم يقولون بالبعث الروحانى فقط ؛ أهم الذين يذكرهم فى كتابه المنقذ ، أم الذين يذكرهم فى كتابه الكشف والتبيين .

وقياس ابن طفيل لا ينتج إلا إذا كانوا صوفية المنقذ . لا صوفية الكشف والتبيين .

الثانى : أن الغزالى برىء صراحة من الصوفية القائلين بالبعث الروحانى ، وحكم بكفرهم فى كتابه « معراج السالكين » فكان هذا دليلا لا يحتمل التأويل ، على أن صوفية المنقذ الذين أعلن اتباعه لهم ، ليسوا هم الصوفية الذين ذكرهم فى « ميزان العمل » وحكى عنهم القول بالبعث الروحانى فقط[1] .

هذا هو دليل ابن طفيل ، فإن لم يكن له غيره على دعواه — ولم أجد له فيما قرأت — أصبح رأيه مجرد ادعاء ليس له ما يبرره .

أما ابن الصلاح[2] فقد رأى أن يرفع هذا التناقض ، بالطعن فى نسبة الكتب التى تحمل طرفاً من أطراف هذا التناقض .

قال صاحب طبقات الشافعية الكبرى[3] :

[وذكر ابن الصلاح ، أن كتاب المضنون المنسوب إليه — يعنى الغزالى — معاذ الله أن يكون له ، وبين سبب كونه مختلقاً موضوعاً ، والأمر كما قال ، فقد اشتمل على التصريح بقدم العالم ، ونفى العلم القديم بالجزئيات ، ونفى الصفات ، وكل واحدة من هذه ، يكفر الغزالى قائلها ، هو وأهل السنة أجمعون] .

---

(١) وبراءة الغزالى من الصوفية القائلين بالبعث الروحانى ، وحكمه بكفرهم ، وارد فى الكتب التى قدمها الغزالى إلى الجمهور ؛ لأن الحديث مع ابن طفيل بشأنها . فلا ينافى ما يأتى للغزالى فى الكتب الخاصة بشأن هذا الموضوع .

(٢) المتوفى سنة ٦٤٣ هـ .

(٣) ص ١٣٢ ج ٤ .

وهذا الموقف الذى وقفه ابن الصلاح ، يقوم على أساس أن الغزالى سنى ، ومبادئ أهل السنة معروفة ، فالكتاب الذى يعزى إلى الغزالى ، ويحمل فى طيه أفكاراً تخالف مذهب أهل السنة ، هو كتاب مدخول على الغزالى ، ومدسوس عليه .

ويقوم أيضاً على أساس أن الغزالى قد نقم على الفلاسفة آراء معروفة سجلها فى كتابه تهافت الفلاسفة ، فكل كتاب يعزى إلى الغزالى ، ويحمل فى طيه أفكاراً تتفق مع تلك الآراء التى نقمها هو ، كتاب مدخول على الغزالى ومدسوس عليه .

فالحقيقة عند الغزالى — فيما يرى ابن الصلاح — هى الطرف الموافق لمبادئ أهل السنة ، والمعادى لآراء الفلاسفة . أما الطرف المعادى لمبادئ أهل السنة ، والموافق لمبادئ الفلاسفة ، فليس من الغزالى فى قليل ولا كثير ، وليس له من الحقيقة نصيب عند الغزالى .

وهذا النهج الذى نهجه ابن الصلاح ، بصدد تبين الحقيقة عند الغزالى ، نهج يقوم على التسامع والشهرة .

فالغزالى تعلم فى المدارس التى أنشأها نظام الملك ، لتأييد مذهب أهل السنة ، وعلَّم فى تلك المدارس ، وألف كتباً لتأييد وجهة نظرها ، وألف كتباً فى الرد على الفرق المناوئة لها ، وقد كان لكتب الغزالى هذه أثر بين فى نشر مبادئ أهل السنة ، من ناحية ، وفى القضاء على آراء الفرق المناوئة لهم من ناحية أخرى ، فأغدقوا عليه لقب « إمام السنة وحامى حماها » فأصبح قارًّا فى أذهان العامة ، أن الغزالى سنى ، وأنه عدو لدود لكل من يناوئ أهل السنة ؛ وصار من السهل على كل إنسان أن يطعن فى نسبة أى كتاب يعزى إليه ، متى وجد فيه ما يخالف مبادئ أهل السنة .

ولكن إذا رحنا نستفتى الغزالى نفسه ، عن التسامع والشهرة هذين ، وهل يصلحان أساساً تدرس شخصيات العلماء على وفقه ، وتفهم آراؤهم على مقتضاه وجدناه يقول[1] :

[لعلك تقول : كلامك فى هذا الكتاب انقسم إلى ما يطابق مذهب الصوفية ،

---

(١) ص ٢١٢ من كتابه « ميزان العمل » .

وإلى ما يطابق مذهب الأشعرية ، وبعض المتكلمين ولا يفهم الكلام إلا على مذهب واحد . فما الحق من هذه المذاهب؟ فإن كان الكل حقًّا فكيف يتصور هذا ؟ .

وإن كان بعضه حقًّا فكيف يتصور هذا ؟ فيقال: إذا عرفت حقيقة المذهب لا تنفعك قط إذ الناس فيه فريقان :

فريق يقول : المذهب اسم مشترك لثلاث مراتب :

إحداها : ما يتعصب له فى المباهات والمناظرات .

والأخرى : ما يسارّ به فى التعليمات والإرشادات .

والثالثة : ما يعتقده المرء فى نفسه مما انكشف له من النظريات .

ولكل كامل ثلاثة مذاهب بهذا الاعتبار .

فأما المذهب بالمعنى الأول :

فهو نمط الآباء والأجداد . ومذهب المعلم . ومذهب أهل البلد الذى فيه النشوء . وذلك يختلف بالبلاد والأقطار ، ويختلف بالمعلمين .

فمن ولد فى بلد المعتزلة ، أو الأشعرية ، أو الشفعوية ، انغرس فى نفسه منذ صباه ، التعصب له والذب عنه ، والذم لما سواه .

فيقال : هو أشعرى المذهب . أو معتزلى . أو شفعوى . أو حنفى .

ومعناه أن يتعصب له . أى ينصر عصابة المتظاهرين بالموالاة ، ويجرى ذلك مجرى تناصر القبيلة بعضهم لبعض .

ومبدأ هذا التعصب حرص جماعة على طلب الرياسة ، باستتباع العوام ، ولا تنبعث دواعى العوام . إلا بجامع يحمل على التظاهر ، فجعلت المذاهب فى تفصيل الأديان جامعاً ، فانقسم الناس فرقاً ، وتحركت غوائل الحسد والمنافسة ، فاشتد تعصبهم ، واستحكم به تناصرهم .

وفى بعض البلاد لما اتحد المذهب . وعجز طلاب الرياسة عن الاستتباع ؛ وضعوا أموراً ، وخيلوا وجوب المخالفة فيها، والتعصب لها ، كالعلَم الأسود والعلَم الأخضر . فقال قوم : الحق هو الأسود . وقال آخرون : لا . بل الأحمر ،

وانتظم مقصود الرؤساء ، فى استتباع العوام ، بذلك القدر من المخالفة . وظن العوام أن ذلك مهم ، وعرف الرؤساء الواضعون غرضهم فى الوضع .

المذهب الثانى :

ما ينطبق فى الإرشاد والتعليم على من جاء مستفيداً مسترشداً ، وهذا لا يتعين على وجه واحد ، بل يختلف بحسب المسترشد[١] . فيناظر كل مسترشد بما يحتمله فهمه : فإن وقع له مسترشد تركى ، أو هندى ، أو رجل بليد جلف الطبع ؛ وعلم أنه لو ذكر له أن الله تعالى ليس ذاته فى مكان ، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصلا بالعالم ولا منفصلا عنه ، لم يلبث أن ينكر وجود الله تعالى ، ويكذب به ، فينبغى أن يقرر عنده : أن الله تعالى على العرش ، وأنه يرضيه عبادة خلقه ، ويفرح بهم ويثيبهم ، ويدخلهم الجنة عوضاً وجزاء .

وإن احتمل أن يذكر له ما هو الحق المبين يكشف له ، فالمذهب بهذا الاعتبار يتغير ويختلف ، ويكون مع كل واحد على حسب ما يحتمله فهمه .

المذهب الثالث :

ما يعتقده الرجل سرًّا بينه وبين الله عز وجل ، لا يطلع عليه غير الله تعالى ، ولا يذكره إلا مع من هو شريكه ، فى الاطلاع على ما اطلع ، أو بلغ رتبة يقبل الاطلاع عليه ويفهمه .

وذلك بأن يكون مسترشداً ذكيًّا ، ولم يكن قد رسخ فى نفسه اعتقاد موروث ، نشأ عليه وعلى التعصب له ، ولم يكن قد انصبغ به قلبه ، انصباغاً لا يمكن محوه منه ويكون مثاله ككاغد[٢] ، كتب عليه ما غاص فيه ، ولم يمكن إزالته إلا بحرق الكاغد وخرقه . فهذا رجل فسد مزاجه ، ويئس من صلاحه ، فإن كل ما يذكر له على خلاف ما سمعه لا يقنعه ، بل يحرص على أن لا يقنع بما يذكر له ، ويحتال فى دفعه . ولو أصغى غاية الإصغاء ، وانصرفت همته إلى الفهم ؛ لكان يشك فى

---

(١) يلاحظ أن كثيراً من كتب الغزالى إجابات على أسئلة .

(٢) قرطاس .

فهمه ، فكيف إذا كان غرضه ، أن يدفعه ولا يفهمه ؟ !

فالسبيل مع هذا أن يسكت عنه ويترك على ما هو عليه ، فليس هو أول أعمى هلك بضلالته .

فهذا طريق فريق من الناس .

وأما الفريق الثانى وهم الأكثرون ، يقولون : المذهب واحد ، وهو المعتقد ، وهو الذى ينطق به تعليماً وإرشاداً ، مع كل آدمى كيفما اختلفت حاله ، وهو الذى يتعصب له . وهو إما مذهب الأشعرى ، أو المعتزلى ، أو الكرامى ، أو أى مذهب من المذاهب .

والأولون يوافقون هؤلاء ، على أنهم لو سئلوا عن المذهب ، أنه واحد أو ثلاثة ؟! لم يجز أن يذكر أنه ثلاثة ، بل يجب أن يقال : إنه واحد .

وهذا يبطل تعبك بالسؤال عن المذهب ، إن كنت عاقلاً .

فإن الناس متفقون على النطق بأن المذهب واحد ، ثم يتفقون على التعصب لمذهب أبيهم . أو معلمهم . أو أهل بلدهم .

ولو ذكر ذاكر مذهبه فما منفعتك فيه ؟ ! ، ومذهب غيره يخالفه ، وليس مع واحد منهم معجزة ، يترجح بها جانبه .

فجانب الالتفات إلى المذاهب . واطلب الحق بطريق النظر لتكون صاحب مذهب . ولا تكن فى صورة أعمى تقلد قائداً يرشدك إلى طريق ، وحواليك ألف مثل قائدك ، ينادون عليك : بأنه أهلكك ، وأضلك عن سواء السبيل . وستعلم فى عاقبة أمرك ظلم قائدك .

فلا خلاص إلا فى الاستقلال :

خذ ما تراه ، ودع شيئاً سمعت به ... فى طلعة البدر ما يغنيك عن زحل ..]

وإذا كان الأمر هو ما ذكر الغزالى ، من أن العالم قد يتعصب للمذهب أحياناً ، ويؤلف فى الدفاع عنه الكتب . ويعقد حلقات الدروس لشرحه وتبيانه ، ويؤثله أن يناله أحد بسوء ، ولا يلزم من كل هذا أن يكون ذلك المذهب ، هو عقيدة العالم ، التى يلقى الله عليها ؛ أو أن يكون الحقيقة فى نظره ؛ أمكن أن تكون شهرة الغزالى بأنه سنى ، ودفاعه عن مذهب أهل السنة . على هذا النحو . فلا تصلح

أساساً لتفهم عقيدته الشخصية ، ولا لشرح الحقيقة فى نظره ، ولا تصلح أساساً لرد بعض الكتب المعزوة إليه ؛ لجواز أن يكون له كتب غير الكتب التى ناصر فيها المذهب الرسمى ، دوّن فيها الحقيقة كما يعتقدها وكما يراها .

لهذا لا أرى فى خطة ابن الصلاح ، ما يضطر الباحث الحر ، إلى قبول وجهة نظره : من أن الحقيقة فى نظر الغزالى ، هى مذهب أهل السنة ، ومن أن كتاب « المضنون به على غير أهله » مدخول على الغزالى ومدسوس عليه .

فلو كان ابن الصلاح لم يعول على الشهرة والتسامع ، ودرس الغزالى دراسة تمحيص واستقصاء :

أولا : فى حياته ، ليعرف الأطوار التى مرت به ، والعوامل التى كيفته ، وساعدت على تكوينه .

ثانياً : فى كتبه ، ليتشبع بروحه ، ويمتزج نفسه بنفسه ، حتى يعرف منهجه وطريقته .

لعرفه معرفة غير هذه المعرفة ، ولما وقع فى تلك الغلطة التى وقع فيها وهى اعتباره ثالثة المسائل التى كفر بها الغزالى الفلاسفة، إنكارهم زيادة الصفات على الذات .

ولو كان قد رجع إلى المشهور من كتبه ، بل إلى أشهرها[1] لعرف أن ثالثه المسائل « إنكارهم لحشر الأجساد » .

وما دمنا قد اتهمنا ابن الصلاح ، بأنه لم يقرأ الغزالى قراءة تمحيص واستقصاء ، وما دمنا قد جوزنا أن يكون للغزالى كتب أخرى ، غير ما اشتهر بها ؛ أودعها الحقيقة كما يراها ؛ فإننا نشك فى طعن ابن الصلاح فى نسبة كتاب المضنون ، لجواز أن يكون واحداً من هذه الكتب ، فتكون الحقيقة فى نظر الغزالى ، ما اشتمل عليها هذا الكتاب وأمثاله .

أما الدكتور زكى مبارك فإنه يرى : أن الغزالى متطور . وأجمل القول فى ذلك إجمالا ، دون أن يشرحه ويوضحه ، قال[2] :

[ولا يفوتنا فى ختام هذا الباب ، أن نذكر القارئ بما لاحظناه ، فيما سلف

---

(١) أعنى كتاب التهافت .

(٢) فى كتاب « الأخلاق عند الغزالى » .

من اختلاف آراء الغزالى باختلاف سنه] .

والتطور فى رأيى له معنيان :

الأول : أن يكون العالم صاعداً فى معارج الرقى الفكرى ، ومدارج الكمال العلمى ، من درجة إلى درجة ، ومن حال إلى حال .

ولا شك أن الغزالى كان كذلك ، فقد كان تلميذاً ، فتلميذاً نابهاً ، فعلماً مساعداً ، فعلماً ذائع الصيت . فناقداً قوى الحجة ، يفرى أديم الآراء ، ويهتك أستارها . فمؤلفاً مكثراً ، أوسع العالم بحثاً وتأليفاً .

ولكن التطور بهذا المعنى ، لا يحل لنا الإشكال الذى نعالجه ، فإن للغزالى كتباً تحوى آراء متضاربة ، لا يمكن التوفيق بينها ، كإنكاره زيادة الصفات ، وإثباتها . وكإنكار الجوهر الفرد وإثباته .

وهو لم ينفض يده من واحد من كتبه ، بل يستمسك بها جميعاً ، إلى آخر لحظة فى حياته .

وبيان ذلك :

(١) قسم الغزالى العلوم فى كتابه « جواهر القرآن[١] » ، إلى علوم هى قشور ، وعلوم هى لباب ، وجعل فى القشور النحو والتجويد وأضرابهما .

وجعل علوم اللباب طبقتين ، إحداهما أقل قيمة من الأخرى ، وجعل الأقل قيمة ثلاثة أقسام :

قسم أول هو معرفة قصص القرآن .

وقسم ثان هو [٢] محاجة الكفار ومجادلتهم . ومنه يتشعب علم الكلام ، قال : [المقصود لرد الضلالات والبدع ، وإزالة الشبهات ، ويتكفل به المتكلمون .

وهذا العلم قد شرحناه على طبقتين سمينا الطبقة القريبة منهما « الرسالة القدسية »، والطبقة التى فوقها « الاقتصاد فى الاعتقاد » .

ومقصود هذا العلم حراسة عقيدة العوام من تشويش المبتدعة . . . وبجنسه يتعلق الكتاب الذى أوردناه فى تهافت الفلاسفة] .

---

(١) ص ١٨ .

(٢) ص ٢١ .

وهذا النص يفيد أهمية علم الكلام فى نظره ؛ لأنه اعتبره فى علوم اللباب .

ويفيد تمسكه بآرائه التى وردت فى كتبه المؤلفة فيه . وعلى الأخص كتابيه « الرسالة القدسية » و « الاقتصاد فى الاعتقاد » .

ويفيد تمسكه بكتاب التهافت وبالآراء التى وردت فيه .

وكتاب جواهر القرآن الذى ورد فيه هذا النص ، مؤلف بعد الإحياء وبعد أن اهتدى الغزالى إلى نظرية الكشف الصوفية ، التى وصل إلى اليقين العلمى عن طريقها .

(ب) أحال الغزالى فى كتابه المقصد الأسنى . فى شرح أسماء الله الحسنى[١] على كتابه تهافت الفلاسفة ، فى موضوع الصفات الإلهية .

وكتاب المقصد الأسنى هذا مؤلف بعد الإحياء .

وأحال الغزالى فى كتابه«الاقتصاد فى الاعتقاد» الذى هو صفوة كتبه الكلامية فى مواضع مختلفة منه على كتاب التهافت .

وأحال فى منهاج العابدين[٢] ــ وهو آخر مؤلف له على الإطلاق ــ على كتبه الكلامية .

وكتابه الدرة الفاخرة متأخر عن الإحياء[٣] .

وأما كتبه المضنون بها ، فقد ألفها فى أخريات حياته ، حينما يئس من وجود تلامذة له يتلقونها شفاهاً .

وبين كتبه الكلامية : الاقتصاد ، والتهافت ، والدرة الفاخرة ، فى طرف ، وبين كتبه المضنون بها على غير أهلها فى طرف آخر وقع التعارض .

المعنى الثانى : من معانى التطور . أن تلوح للعالم وجهة نظر خاصة ، ثم بعد اتساع دائرة أفكاره . ونضوج معارفه ، يرى خطأها ، فينفض يده منها ، ويستمسك بنقيضها .

وهذا المعنى هو الذى كان يمكن أن يحل لنا الإشكال ، وأن يريحنا من ذلك

---

(١) ص ٧٩ .

(٢) ص ٤٢ .

(٣) انظر الدرة ص ١٢ ، ١٦ ، ١٧ .

القلق النفسى ، والاضطراب الفكرى ، حول الغزالى ، وحول تحديد الحقيقة فى نظره . لولا أن الغزالى لم ينفض يده من واحد من كتبه ، التى كانت طرفاً فى هذا التعارض .

فإلى أى المعنيين قصد الدكتور زكى ؟ ؟ إن كان قصد إلى المعنى الأولى فلسنا نخالفه فيه ، غير أنه لا يحل الإشكال .

وإن كان قد قصد إلى المعنى الثانى ، فليس له من الأدلة ما يؤيد وجهة نظره ، بل على العكس النصوص شاهدة ضده ، وذاهبة إلى غير ما ذهب إليه[1] .

---

(١) ومن عرض للغزالى بالدراسة ، ابن رشد ، وقد عاب عليه تمكينه الجمهور من الفلسفة ، بتبسيط مسائلها ، وتذليل صعوباتها . فهل يعنى ابن رشد بهذا النقد ، مؤلفات الغزالى التى أودعها لباب الحقيقة وخالص المعرفة ؟ !

إن كان ابن رشد يقصد ذلك ، فما أنصف الغزالى ؛ لأن الغزالى حاط هذه المؤلفات ، بضروب من الإخفاء والكتمان ، فإذا كانت مع ذلك ، ورغم إرادته ، قد تسربت إلى أيدى الجمهور ، فليس له فى ذلك حيلة ، وليس هو الملوم عليه .

وإن كان ابن رشد ، يعنى مؤلفات الغزالى ، التى رد فيها على الفلاسفة ، أعنى كتابه تهافت الفلاسفة ، ومقدمته مقاصد الفلاسفة .

فالغزالى له فى هذا وجهة نظر ، فإنه لما ألف فى نقد مذهب التعليمية ، كتاباً ، ككتاب مقاصد الفلاسفة ، ليكون مقدمة للرد والمناقشة ، عاب عليه أهل عصره ذلك ، وقالوا : إنك أيدت مذهبهم ، بما لو حاولوه لعجزوا عنه ، فقال إنما أردت ألا أتهم بأنى أقدم على الرد عليهم ، قبل تفهم مذهبهم ، فأردت أن أبرهن لهم ولغيرهم ، على أنى فاهم لمذهبهم فهماً ، ربما يعلو على أفهامهم .

وأيضاً قال : إنما يخشى من هذا ، لو لم تكن شبهتهم قد انتشرت ، أما وقد انتشرت ، فلن يحصل من تأليفى هذا ما يخافه المتحرجون .

فكذلك يمكن أن يقال هنا ، وإن لم يصرح الغزالى بذلك : إنه ألف كتاب « مقاصد الفلاسفة » قبل أن يرد عليهم بكتاب « التهافت » ، ليبرهن لهم على أنه لن يناقش عن جهالة ، وإنما هو فاهم لآرائهم فهماً صحيحاً .

وأيضاً لن يكون تأليفه هذا عاملا من عوامل انتشار الفلسفة ، لأنها كانت منتشرة إذ ذاك .

هذا ما يمكن أن يقوله الغزالى ، ولكن الدعوى الثانية غير مسلمة ، لأن الغزالى بسط المسائل الفلسفية ، وسهل أسلوبها ، بحيث يمكن من لم يكن قادراً على تفهمها من تأليف غيره ، أن يفهمها من تأليفه .

غير أن الغزالى حين ألف كتاب المقاصد ، كان فى نشوة تيه وغرور ، كان يبغى ذيوع الصيت ، وانتشار السمعة ، وهو يستطيع أن ينال من ذلك أقصى ما ينال ، إذا امتدت تآليفه إلى =

... ...

=أيدى الجميع ، وقرأها وشهد له بسببها العام والخاص ، وفى سهولة التأليف وتبسيط المسائل ما يساعد على ذلك فهو لم يكن يهتم فى تلك الفترة بما اهتم له ابن رشد من عدم تمكين الجمهور من الآراء الدقيقة .

ثم هل كان يقف ابن رشد من الغزالى هذا الموقف ، فيكلف نفسه الرد عليه ، وتفنيد كتاب التهافت مسألة مسألة ، وتبسيط عبارته كما تبسط الغزالى ، فيضيف إلى المعانى الفلسفية ، التى ذكرها الغزالى فى التهافت ، معانى أخرى ، أضطره إليها الرد ، لو كان يعلم .

أن الغزالى استبقى التهافت ليقدمه لطبقة المتكلمين ، الذين يرى أن اعتقادهم هو اعتقاد العامة لا يزيدون عليه إلا معرفة دليل العقيدة ؛ ليبغضهم ، ويبغض من وراءهم من العامة ، فى الفلسفة : مع أن هذا نفسه هو رأى ابن رشد وإن لم يتخذ مثل ذلك العمل وسيلة إليه .

وأن الغزالى على مذهبه : من أن الحقيقة فى صورتها الخاصة ، يجب إخفاؤها عن الجماهير ، الذين لا يطيقون فهمها ، ويجب أن يقدم إليهم ما يليق بهم .

أظن أن لو كان ابن رشد يعلم من الغزالى ذلك ، لكان له معه موقف غيره .